

فليس لا يخرج خبثا كذا في التانار خانية وغيره ولا حرمه بل
 استعمله للمصيبة مما اذا لم يكن ما قلده حكما قد ياموا فضا
 للخبثا داخله في ظاهر النصف وفي الامور المتقصدة لا الواسط
 فاذا اجاز للمفعل او واما الشانر فالاصغر في الآ
 العارضة لا ذكر في عاصمة الفتاوى واليعين لا يزول
 بالحق والظن بل يرتفع بيقين مشد وهذا اصل
 في الشرح منصوص عليه في الاحاديث مع شرح في كتب الفقه
 الحنفية والشافعية ولولا مخالفيه في ذلك لكانت اوطان
 في طين ماء او ارض او طين او بطن او ليس او طعم او
 انا او غير ذلك مما عمل به العيون في ذلك والشرح مطهر في
 الوضوء والصلوة وحمل الاكل وسائر التفات وكذا اذا
 غاب الطين على جملة لكن هذا يستحق الاختزان عنه ويكره
 تنزيها استعماله في الكوفة في حدود الجاهلية المخلوطة ولما
 اذ دخل الصبغة فيه وطين الشوارع اذا لم يرفعه بين
 الخبث ولا الشها ولو ان للشركين والليس طهرا ما يخرجا
 في النصف الاكل البصر والسلم من ضياء في الا
 واليهودية وما خرج **دعوى** جارية في عنده ان قال ان شرا

صحة الله فمبني اية الشركين ولبقيرهم وستمعها
 فلا يعبد ذلك علينا وفي التانار خانية في الامور الصالحة
 ادخل به في كونهما او رجلا فان علم ان به طاهره يبقين
 بجود الهوى منهم ثلثاء وان علم ان به نجسة يبقين لا ينجس
 التوضيح برولان لا يعلم انه طاهر او نجس فالسنة في
 بغيره لان التمسك لا يتوقف على نجاسة اعادة ومع ذلك
 توضحه بما جازاه الله وقال في النصيب ويكره الاكل
 فواو ان للشركين قبل ذلك في الظاهر من حال او
 انهم النجاسة فانهم يستحلون الخمر والبيوتة ويشربون
 ذلك ويأكلون فضصا عنهم واولئهم في كره الاكل
 والشرب فيها قبل ذلك اعتبارا بالظاهر في كرهه التوضيح
 بسوء الاجابة لانها لا يتوقف على النجاسة في الغالب
 الظاهر وكما كره التوضيح بما ادخل المصيبة فيه لانه
 لا يتوقف من النجاسة في الظاهر الغالب كما في الصلوة
 في سواي للشركين اعتبارا بالظاهر فانهم لا يستحون
 وكان الظاهر حلالا وسواي لم يكره النجاسة ومع هذا لو اكل او
 شرب فيها قبل الغسل اذ لا يكون اكله والاشارة بما

سعد